

مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني
إسطنبول، ٢٣-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦

موجز الرئيس أعده الأمين العام للأمم المتحدة

دفاعاً عن الإنسانية: الالتزام بالعمل

ضمّ مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني الذي انعقد في إسطنبول في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، ٩٠٠٠ من المشاركين من ١٧٣ بلداً، بينهم ٥٥ رئيس دولة وحكومة ومئات من ممثلي القطاع الخاص وآلاف الناس من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. فالأمم المتحدة لم تشهد عبر تاريخها المستمر منذ ٧٠ عاماً حضوراً بهذا الحجم يمثل كثيراً من أصحاب المصلحة المختلفين الذين جاؤوا لمناقشة التحديات الملحة التي تنتج هذا القدر الكبير من المعاناة اليوم. ويمثل ذلك اعترافاً بأن تحديات اليوم لا يمكن أن تعالج على نحو كافٍ إلا بالتعاون بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمتأثرين بالأزمات والقطاع الخاص والمنظمات الوطنية والدولية وغير ذلك من جهات. وقد كان لما أبدته تركيا، حكومة وشعباً، من كرم وما قدمته من مساهمة موضوعية أعظم الأثر في تيسير انعقاد هذا التجمع التاريخي وتمكينه.

إن النزاعات والصراعات الأهلية تدفع بالمعاناة والاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة. فالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة بصورة تثير الجزع، وقد منعت وصول مجموعات سكانية كاملة إلى إمدادات أساسية هي بأمر الحاجة إليها. وتؤثر الكوارث الطبيعية، التي تفاقمت نتائجها بفعل تغير المناخ، على أعداد متزايدة من النساء والرجال والأطفال تفوق أي وقت مضى، وهي تضر بالمكاسب الإنمائية وتهدد استقرار بلدان بكاملها. وقد عجزنا في الوقت نفسه عن توليد الموارد الكافية للتصدي لهذه الاتجاهات المثيرة للجزع، الأمر الذي يدل على الحاجة إلى مزيد من التمويل الإنساني المباشر الذي يمكن التنبؤ به.

لقد دفع مؤتمر القمة إلى صدارة الاهتمام العالمي بحجم التغيرات المطلوب إحداثها إذا كان لنا أن نواجه هذا القدر من التحديات المنتصبة أمامنا. وأوضح المشتركون كل الوضوح أن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكنها أن تعالج احتياجات أكثر من ١٣٠ مليون شخص من أشد سكان العالم ضعفاً كما أنها لا يمكنها أن تخفض حجم هذه الاحتياجات على أساس مستدام. فهناك حاجة إلى الأخذ بنهج جديد متماسك يستند إلى معالجة

الأسباب الجذرية، وإلى زيادة الدبلوماسية السياسية التي تتوخى منع نشوب النزاعات وتعمل على تسويتها، وإلى الجمع بين الجهود المبذولة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

واتسم مؤتمر القمة بطابع شامل للجميع ومنفتح وشامل وتعدد فيه أصحاب المصلحة، مما كان له أبعاد الأثر في الاستفادة من المهارات والخبرات والموارد اللازمة للاستجابة للتحديات الهائلة التي تواجهنا. فالسنوات الثلاث الماضية شهدت مشاورات مع زعماء العالم ومع المجتمع المدني والمنظمات الدولية والوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومجموعات الشتات والخبراء التقنيين، وكذلك، وهو الأهم، مع المتأثرين بالأزمات. وقد جمع مؤتمر القمة هذا آلاف المشاركين الذين استجابوا إلى دعوتي إلى العمل، من خلال إعلان الالتزامات وإطلاق المبادرات في الجزء الخاص بالقادة، ومن خلال عقد سبع موائد مستديرة رفيعة المستوى، و ١٥ دورة خاصة، و ١٣٢ حدثاً جانبياً، ويومين من اجتماعات المؤتمر بكامل هيأته، بالإضافة إلى معرض السوق المنصرفة والابتكارية. كما سيكون للالتزامات المعلنة أثناء مؤتمر القمة دوراً حاسماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لصالح أشد السكان ضعفاً.

ولقد تأثرت خلال اليومين الماضيين بما سمعته من قصص وما شهدته من قدرة على الصمود ومن حماس وإخلاص. وإنني ممتن أشد الامتنان لأولئك العاملين في المجال الإنساني الذين قدموا إلى إسطنبول ليتقاسموا معنا تجربتهم، كما أنني ممتن أكثر من ذلك للذين بقوا يتابعون العمل على الخطوط الأمامية. إن مؤتمر القمة هذا قد شكل عن حق فرصة فريدة من نوعها أمام المجتمع العالمي لكي يتحمل المسؤولية عن إعطاء الأولوية للناس: بحيث يضمن سلامتهم ويحافظ على كرامتهم ويتيح لهم الفرص لتحقيق مستقبل أفضل. وقد اتخذنا معاً خطوات لإيقاظ الضمير العالمي. وأعطينا لملايين الناس الذين يعانون بصيصاً من الأمل بأنهم ليسوا لوحدهم، فنحن نقف متضامنين معهم. أما المهمة الملقة على عاتقنا الآن فهي تتمثل في ترجمة هذا التضامن إلى عمل فعلي.

إنني أشعر بالامتنان والسعادة لما أراه من دعم للرؤية التي عرضتها في تقريرتي ”إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة“ ومرفقه المعنون ”خطة عمل من أجل الإنسانية“. وإنني لأجد بوادر مشجعة في الالتزامات القوية التي تم الإعراب عنها، بما في ذلك التزامات كثير من زعماء العالم، بالدفع قدماً بخطة العمل من أجل الإنسانية والمسؤوليات الأساسية الخمس

التي تتضمنها، وباستخدامها كإطار لتحسين استجابتنا المشتركة أمام الإنسانية. وإننا ندرك كل الإدراك، إذ نغادر إسطنبول، أن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ليس إلا بداية الرحلة وليس نهاية لها.

أولاً - القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإنهاءها

اعترف قادة العالم بمركزية الإرادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإنهاءها، ولمعالجة الأسباب الجذرية، والحد من الهشاشة، وتعزيز صلاح الحكم. فممنع نشوب النزاعات وتسويتها يعتبران الفارق الأكبر الذي يمكن للقيادة إحدائه لخفض الاحتياجات الإنسانية الساحقة. ولا يمكن للعمل الإنساني أن يكون بديلاً عن العمل السياسي. ويدرك قادة العالم أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتحويل الكلام والنوايا الحسنة إلى قيادة موحدة وبعمل جماعي حاسم وإلى التزام حقيقي بالامتثال للأطر الدولية التي اتفقت عليها البلدان. وهناك حاجة إلى نهج تكميلي إزاء منع نشوب النزاعات، يجمع بين الدبلوماسية الوقائية، والتنمية المستدامة، والعمل في مجال تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والاستثمار في مجتمعات شاملة للجميع.

- تعهد القادة بزيادة عدد العاملين وقاعدة المهارات والتمويل من أجل العمل في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها في إطار الإدارات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية.
- أكدت البلدان مسؤوليتها عن منع نشوب النزاعات وإنهاءها من خلال زيادة الجهود الرامية إلى المنع: بما في ذلك من جانب عدد من الدول التي أعلنت التزامها باتخاذ تدابير مبكرة لمنع تدهور الأزمات المحتملة وتحويلها إلى نزاع عنيف وذلك عن طريق جمع معلومات الإنذار المبكر وتحليلها وتبادلها واتخاذ التدابير فيما يتعلق بها.
- أكد مؤتمر القمة أن هناك حاجة إلى مزيد من القيادة السياسية في مجالات الوساطة والتسوية السلمية ومنع نشوب النزاع، وللعمل بصورة جماعية على المستويات الإقليمية والدولية. وقد تم الإعلان عن التزامات بتعزيز جهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ودعا بعض المشاركين مجلس الأمن إلى القيام بدور أكثر استباقية بإعادة العمل بإحاطات التوعية بالأوضاع، بما في ذلك من خلال زيادة الاستخدام الفعلي للمادتين ٣٤ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

- أكد مؤتمر القمة بصورة ساحقة وجوب توجيه مزيد من الاهتمام إلى معالجة أسباب النزاع الجذرية والتقليل من الهشاشة من خلال زيادة الاستثمار في مجتمعات مسالمة شاملة للجميع. ودعا المشتركون إلى الأخذ بنهج يُشرك بصورة حقيقية المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشباب وإلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في الأدوار القيادية وفي عمليات بناء السلام.
- أعلنت الدول والمنظمات الإقليمية التي نجحت في تسوية النزاعات التزامها بالعمل مع الجهات الأخرى بتقاسم أفضل الممارسات. وقُدمت المقترحات لاستضافة الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي لمنع والذي سيركز على استخلاص الدروس المستفادة وتجميعها.

ثانياً - التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية

كان لمسألة تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة أهمية مركزية في مؤتمر القمة، حيث كان هناك اعتراف بأن القواعد الأساسية التي يجسدها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان توفر ضمانات عالمية تكفل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأكد كل من الدول والمجتمع المدني والمنظمات الدينية وقادة العمل الإنساني مراراً وتكراراً أن للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أهميتهما اليوم أكثر من أي وقت مضى: فهما الحماية الأخيرة المتوفرة ضد المتهمة.

ووافق كثير من القادة على مناصرة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإعلاء شأنهما حتى عندما يعمل الآخرون على تقويضهما تدريجياً. وأعلن كثير من قادة الدول وممثلي المجتمع المدني دعمهم لتقوية الجهود العالمية في سبيل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- أعلن قادة العالم التزامات هامة بتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال جملة من التدابير المموسة التي تشمل فيما تشمله تدريب القوات المسلحة وسن القوانين الوطنية والتصديق على المعاهدات الدولية الأساسية والدعوة إلى عالميتها وكذلك زيادة التثقيف والتوعية. وتعهد عدد من المشتركين باتخاذ تدابير وطنية تعزز حماية المرأة والفتاة من العنف الجنسي والجنساني. وأعرب بعض القادة عن دعم تحسين رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها، وكذلك دعم العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وهي العملية التي تيسرها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعهد

مشتركون مختلفون بمواصلة تدريب المجموعات المسلحة غير الحكومية على التقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ورصد تنفيذهما.

- واعترف المشتركون بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تقلل من الإصابات في أوساط المدنيين أثناء الأعمال القتالية. وتعهد عدد من القادة بمواصلة تقديم الدعم لجمع البيانات حول الأذى الذي يلحق بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة الانفجارية في المناطق الآهلة بالسكان، وحول الممارسات الفاضلة والدروس المستفادة من مجال الحد من الأثر الواقع على المدنيين عند استخدام تلك الأسلحة في المناطق الآهلة بالسكان. كما أعلن بعض المشتركين التزامات بتعزيز الأعمال المتعلقة بالألغام، سواء أثناء النزاع أو بعده. كما تعهد القادة بالترويج للمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وكذلك لإعلان المدارس الآمنة. وأعرب عدد من المشتركين عن تأييدهم لخطة عمل الأمم المتحدة لحماية الصحفيين ودعوا إلى وضع الآليات الوطنية لرصد التهديدات ضدهم.

- وشدد المشتركون على أن منع وصول المساعدة الإنسانية يمنع الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإنسانية ويحرم السكان من كرامتهم الإنسانية. فالوصول الإنساني غير المقيد يعتبر أمراً ضرورياً ولا بد من التمسك بمبادئ العمل الإنساني والترويج لها بأشد الإلحاح. ودعا عدد من المشتركين إلى الأخذ بنهج أكثر منهجية إزاء رصد العقبات المفروضة على الوصول وسبل الرد عليها. وعرض المجتمع المدني أمثلة عملية عن سبل التغلب على العقبات أمام عمليات الإغاثة الإنسانية القائمة على المبادئ. وتعهدت منظمات دينية بتقديم الدعم واستخدام ما لديها من نفوذ وشبكات للتوعية والدعوة للامتثال للقانون الإنساني الدولي.

- واستنكر القادة والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية الهجمات التي تشن على المستشفيات والمرضى والعاملين الطبيين والإنسانيين الذين يخاطرون بحياتهم لتوفير الإغاثة والرعاية للمحتاجين. وتعهد المشتركون بالقيام بالتوعية حول واجب الحماية وبناء الثقة بالعاملين في مجال الرعاية الصحية. إضافة لذلك، اقترح إصدار إعلان مماثل لإعلان المدارس الآمنة يرمي إلى حماية المنشآت الطبية من الاستخدام العسكري.

- وقد كانت التشريعات الوطنية المتعلقة بتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمساعدة القانونية المتبادلة لمساءلة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة، وزيادة قدرة ضحايا العنف الجنسي على اللجوء إلى العدالة، من بين الالتزامات المعلنة كخطوات عملية هامة يجري اتخاذها لتعزيز المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. وأعرب عدد من المشتركين عن تأييد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ولتوخي ضبط النفس في ممارسة حق النقض في مجلس الأمن عند التأكد من ارتكاب فظائع جماعية. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن التدهور المتواصل لن يتوقف إلا إذا حاسبنا مرتكبي الجرائم على جرائمهم.

ثالثاً - عدم إغفال أحد

دلل مؤتمر القمة على أن المجتمع الدولي مصمم على تنفيذ تعهده بعدم إغفال أحد في السعي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. واتفق قادة العالم وممثلو جميع شرائح المجتمع على وجوب "الوصول إلى آخر المتخلفين عن الركب"، بما في ذلك الوصول إلى المشردين الذين يزيد عددهم على ٦٠ مليون شخص، وإلى النساء والأطفال والفئات الأخرى في حالات الأزمات، وتزويدهم بما يستحقونه من اهتمام ودعم عالمي ومن موارد عالمية لتمكينهم من العيش بأمان وكرامة وإعطائهم الفرصة كي يزدهروا.

- أشاد المشتركون بالدور القيادي للبلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، وبكرم هذه البلدان والمجتمعات، غير أنهم سلّموا بأن معالجة مسألة التزوج العالمي يعتبر مسؤولية مشتركة. ووافق كثيرون على أن هناك حاجة إلى تحسين تقاسم المسؤوليات المتعلقة بالتعامل مع حركات التزوج الكبرى للاجئين. وأشار المشتركون إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات التزوج الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي ستعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، باعتباره فرصة بالغة الأهمية للمضي قدماً بهذا الموضوع.

- وأعرب المشتركون عن تصميمهم على الأخذ بنهج جديد إزاء معالجة احتياجات الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين يلي الاحتياجات الإنسانية العاجلة والنتائج الإنمائية الطويلة الأجل بغية تعزيز اعتماد اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة على الذات. وتفعيلاً لهذه الرؤية، تعهد عدد من المشتركين بخلق فرص لسبل العيش والتعليم تتاح للمشردين، والتزموا بتوفير تمويل متعدد السنوات يمكن

التنبؤ به بصورة أفضل. وأعلنت منظمة من القطاع الخاص التزامها باستحداث خدمات مالية تفي باحتياجات المرشدين وبإعفاء الناس في حالات الأزمات من رسوم المعاملات. كما كان هناك اعتراف بأن التشرذم في سياق الكوارث وتغير المناخ يشكل تهديداً متزايداً. ودعا عدد من المشاركين إلى إنشاء آلية دولية وإطار قانوني لحماية المرشدين بسبب آثار تغير المناخ الضارة. كما تم الإعلان عن قيام منتدى يعنى بالتشرذم الناجم عن الكوارث.

- وأعاد المشاركون تأكيد التزامهم بالتمسك بمعايير الحماية الدولية واحترامها. وقدم المشاركون تفاصيل التزامهم بتعزيز التشريعات والسياسات الوطنية لحماية المرشدين داخلياً، وكذلك لدعم تنفيذ اتفاقية كمبالا. وستشكل هذه الجهود معاً خطوة أولى نحو تحقيق الغاية الطموحة المتمثلة بخفض التشرذم الداخلي بنسبة ٥٠ في المائة، وهي الغاية التي نصت عليها خطة العمل من أجل الإنسانية. كما أعلن عدد من البلدان الالتزام بدعم وضع إطار شامل للاجئين.
- وكان هناك دعوات واسعة الانتشار من أجل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق المرأة في أن تكون ركيزة للعمل الإنساني. والتزم المشاركون بزيادة برامج تمكين المرأة والفتاة من استلام أدوار قيادية وصانعات قرار. وأعلن عن وضع طرائق جديدة وتقديم دعم مالي جديد لإنشاء المساءلة عن برامج المساواة بين الجنسين. وتم الإعلان عن خطط إنهاء التسامح مع العنف الجنساني ضد المرأة والفتاة، وأعلنت التزامات تضمن الحق في الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لجميع النساء والمراهقات في بيئات الأزمات.
- تم أثناء مؤتمر القمة الإعلان عن إنشاء صندوق للتعليم في حالات الطوارئ باسم "لا يمكن للتعليم أن ينتظر"، وهو يرمي إلى توفير التعليم الجيد لجميع الأطفال في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تمكن الصندوق من الحصول على التزامات أولية بمبلغ ٩٠ مليون دولار من المانحين والقطاع الخاص، ومن المنتظر أن يتحقق قدر أكبر من الالتزامات خلال فترة التمهيد للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أعلن ائتلاف المؤسسات التجارية العالمي أنه يعتمزم جمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصالح هذا الصندوق، وذلك على شكل مساهمات مالية وعينية.

- وأطلقت مجموعات يتعدد أصحاب المصلحة فيها أول ميثاق لإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، وتحالف الشباب في العمل الإنساني. وشدد المشتركون على وجوب مراعاة أوجه الضعف الخاصة التي يتسم بها المهاجرون، في سياق الاستجابة الإنسانية، ووجوب معالجة احتياجاتهم الخاصة المتعلقة بالحماية وحقوق الإنسان والمساعدة. كما تم الإعلان عن مئات من الالتزامات الأخرى التي ترمي إلى تركيز الجهود على السكان المعرضين للتخلف عن الركب، بمن فيهم كبار السن، والمجموعات الأخرى التي يمكن أن تكون من فئات السكان الأكثر ضعفاً في سياق الكوارث.

رابعاً - تغيير حياة الناس - من تقديم المعونة إلى إنهاء الحاجة إليها

عزز مؤتمر القمة الدعم المقدم من جميع أصحاب المصلحة بهدف تجاوز تلبية الاحتياجات الإنسانية. ولا بدّ للعمل الإنساني الملتزم من أن ينفذ بصورة يعول عليها في سياقات النزاعات المشتعلة والأزمات المفاجئة. على أن قادة العالم اعترفوا بأنه لم يعد من الممكن أن يُنظر إلى الاحتياجات الإنسانية في معزل عن جهود التنمية المستدامة الأعم التي تتصدى للأسباب الجذرية للاحتياجات الممتدة والمتكررة، واتفقوا على أنه يجب علينا أن نلتزم بأسلوب جديد للعمل لا يكتفي بتلبية احتياجات الناس بل يخفف هذه الاحتياجات من خلال خفض المخاطر وأوجه الضعف لدى الناس. وقد أعطت التزامات مؤتمر القمة زخماً لأسلوب العمل الجديد المطروح في خطة العمل من أجل الإنسانية. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة، كل حسب ما لديه من ميزة نسبية، أن تعمل معاً نحو تحقيق نتائج مشتركة تخفف من الحاجة والضعف والمخاطرة وتدعم الجهود الوطنية والمحلية، مع ضمان احترام مبادئ العمل الإنساني في الوقت نفسه.

- اعترف المشتركون في مؤتمر القمة بالحاجة إلى ضمان عدم الاكتفاء بإعلام السكان المتأثرين بالأزمات والتشاور معهم، بل وضعهم في صميم عمليات صنع القرار. فالسكان المتأثرون بالأزمات ينبغي أن يعاملوا كشركاء وليس كمستفيدين. وقُدمت التزامات عديدة نحو معالجة هذا التحول من جانب المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك من خلال اعتماد المعيار الأساسي للعمل الإنساني.

- وكان هناك التزام واسع الانتشار بتعزيز استراتيجيات التصدي لدى المجتمعات المحلية المتأثرة. كما سلّم المشتركون بالحاجة إلى معرفة القدرات الوطنية والمحلية في مجال القيادة والاستجابة في حالات الأزمات، وإلى إعطاء الأولوية لتطوير هذه القدرات. إضافة لذلك، تعهد المشتركون في مؤتمر القمة بإعطاء مزيد من الأموال إلى الجهات الفاعلة المحلية بصورة مباشرة، حيثما يمكن ذلك.
- وتم الإعلان عن قيام شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني بهدف تعزيز القدرات والتعاون ضمن المنظمات الإقليمية وفيما بينها، وهي المنظمات التي تعمل بصورة متزايدة على تكميل الجهود الوطنية والدولية في مجال الاستجابة والتأهب.
- وكان المشتركون على وضوح فيما يتعلق بتعزيز أهمية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والقادرة على توفير مساعدة مرنة يمكن الاعتماد عليها في مجال إنقاذ الأرواح وفقاً لمبادئ العمل الإنساني.
- وتم إعلان قيام شراكة التأهب العالمية من قبل مجموعة وزراء مالية البلدان الضعيفة العشرين والأمم المتحدة والبنك الدولي، بهدف مساعدة مجموعة أولى تضم عشرين بلداً من البلدان الأشد تعرضاً للمخاطر على بلوغ مستوى أدنى من الاستعداد لمواجهة صدمات المستقبل بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتم دفع "ائتلاف البليون من أجل الصمود" قدماً نحو تعزيز الأمان والصحة والرفاه لدى السكان الضعفاء في كل مكان، وذلك من خلال تعبئة بليون من الناس من أجل تقديم دعم أفضل لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود خلال السنوات العشر المقبلة. كما دعا عدد من البلدان إلى زيادة الاهتمام بالأبعاد الأمنية لتغير المناخ، واقترحت عدة بلدان تعيين ممثل خاص للسير قدماً بهذه المسألة.
- وأعلنت الدول الأعضاء التزامها بتحسين الممارسات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وبالإنذار المبكر، بما في ذلك إنشاء منتدى عالمي للمخاطر. وأعلن الأمين العام التزامه بأن تراعي الأمم المتحدة مسألة المخاطر لدى وضع جميع خططها وبرامجها. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد كثيراً في تحسين الاستجابة للأزمات، بل وأن تؤدي كذلك إلى تمويل أفضل من حيث إمكانية التنبؤ به يتيح العمل المبكر من قبيل العمل عن طريق التمويل والتأمين المتعلقين بالمخاطر.
- وتم إعلان قيام ائتلافين اثنين بهدف إقامة الشراكات مع مجموعة عريضة من الجهات الفاعلة: فالائتلاف العالمي من أجل الأزمات الحضرية سيعزز أعمال المنع والتأهب والاستجابة في البيئات الحضرية المحفوفة بالمخاطر على نحو متزايد، ولا سيما فيما

يتعلق بالجهات الفاعلة على المستوى البلدي المحلي، في حين أن الائتلاف العالمي للابتكار الإنساني سيعجل بالتحسينات التحويلية في مجال العمل الإنساني من خلال إنشاء حيز مشترك لاستحداث أدوات ونهج وعمليات مبتكرة. ودعا كثير من المشتركين إلى تغيير تحويلي في النهج إزاء حماية وتعزيز صحة ملايين الناس المتأثرين بالأزمات، وأقر الشركاء في ميدان الصحة مشروعاً عالمياً جديداً يتعلق بالعمل في مجال الصحة في سياق الأزمات.

- وتم إعلان قيام "مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال"، وهي مبادرة تلتزم بتحسين الارتباط بين مهارات القطاع الخاص وموارده قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، وهي تجمع بين ١١ شبكة وطنية من شبكات القطاع الخاص تمثل مئات الشركات في مختلف أنحاء العالم ولديها دعم واسع النطاق يتعدد فيه أصحاب المصلحة. وأعلنت قطاعات صناعة الاتصالات الساتلية والأجهزة المتنقلة عن قيام ائتلافات من شأنها أن تحقق زيادة كبرى في إمكانية التواصل مع السكان المتأثرين.
- وتوصل مؤتمر القمة إلى التزامات هامة بتجاوز الهوة الفاصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وأعاد في الوقت نفسه التشديد على أهمية احترام مبادئ العمل الإنساني والحيز الإنساني. ومع التسليم بالحاجة إلى التغيير، وقّع الأمين العام للأمم المتحدة وثمان من وكالات المنظمة على التزام بالعمل على التعاون في أسلوب العمل الجديد، وهو التزام كان بمثابة إنجاز كبير في هذا المجال. كما أقر كل من البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة ذلك الأسلوب. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات والتخفيف من أوجه الضعف وعلى إدارة المخاطر بصورة أفضل من خلال العمل المشترك بهدف التوصل إلى نتائج جماعية في أطر زمنية متعددة السنوات تستند إلى الميزة النسبية في هذا السياق.

خامساً - الاستثمار في الإنسانية

سلّم القادة والمشاركون بأن الالتزامات المعلنة المتعلقة بالمسؤوليات الأساسية الخمس لا يمكن إنجازها إلا بتوفير الموارد السياسية والمالية على نحو متواصل. وأعاد مؤتمر القمة التأكيد على الدور الحاسم للتمويل باعتباره العامل التمكيني والحافز الرئيسي لتلبية الاحتياجات ولخفضها. واستفاد المشاركون من أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، وكذلك من خطة العمل من أجل الإنسانية، فأعلنوا التزامات من شأنها أن تساعد على ضمان توفير مزيد من إمكانية حصول أكثر من ١٣٠ مليوناً من

المحتاجين في مختلف أنحاء العالم على المساعدة والحماية الإنسانية المنقذة للأرواح، وأن تحقق المزيد من الأموال الموجودة فعلاً. وعلى وجه التحديد، كان هناك اعتراف بأن التمويل ينبغي أن يكون قادراً على دعم طريقة العمل الجديدة. كما كان من الواضح في الوقت نفسه أن الحاجة مستمرة إلى زيادة التمويل الإنساني المباشر والذي يأتي في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به.

- شدد المشتركون على وجوب توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية. وأعلنت التزامات بزيادة الموارد وتوسيع قاعدة المانحين، بطرق منها توسيع نطاق مسارات التمويل وآلياته وزيادة التأمين ضد المخاطر وتوفير مزيد من الدعم للآليات القطرية لتجميع التمويل، بما يشمل الصناديق المجمعّة ذات الأساس القطري وحشد التمويل الاجتماعي الإسلامي. وكان هناك دعم واسع من جانب الدول الأعضاء لزيادة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ليصل إلى بليون من الدولارات. ويشمل ذلك زيادة بنسبة ٢٥ في المائة قدمها أحد البلدان، مما يشكل تعهداً بتوفير مبلغ ١٤٩ مليون دولار على فترة خمس سنوات، بالإضافة إلى مبادرة ترمي إلى استخدام التمويل المتعلق بالمخاطر بمساندة من أحد الصناديق للمساعدة على تسديد المبلغ الإضافي، بهدف إنشاء آلية للتمويل المبتكر ترتبط بالتأمين ضد المخاطر.

- وأعلن مانحون وشركاء إنسانيون الاتفاق على "صفقة كبرى" ستساعد على وضع مزيد من الموارد في أيدي المحتاجين من خلال توفير مبلغ بليون دولار بصورة تدريجية، وهو مبلغ سيأتي عن الوفورات الناتجة عن الكفاءة في الأعمال الإنسانية خلال السنوات الخمس القادمة. ويشمل ذلك التزاماً بتحويل ما نسبته ٢٥ في المائة من التمويل إلى عمال الإغاثة الوطنيين والمحليين على نحو مباشر بقدر المستطاع وذلك بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تجسد ذلك في مجموعة التزامات طموحة وقّع عليها أكثر من ١٢٥ منظمة وطنية غير حكومية من ٣٧ بلداً في ما يدعى "ميثاق التغيير". كما وقعت عليها جهات أخرى تنتمي إلى "شبكة تمكين الاستجابة بالمعونة" المنشأة حديثاً وكذلك من شبكات المنظمات غير الحكومية القائمة من قبيل المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، والمجلس الأمريكي للعمل الدولي التطوعي "إنترأكشن"، واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، وتحالف الكنائس للتنمية.

- وتم الإعلان عن **شراكات جديدة مبتكرة** بين العاملين في المجال الإنساني والممولين من القطاع الخاص وشركات التكنولوجيا. وستوفر هذه الشراكات ما لديها من دراية في مجال المدفوعات الرقمية وتحويل الأموال بواسطة الأجهزة المحمولة وغير ذلك من مجالات للمساعدة على تلبية احتياجات الناس بصورة أكثر سرعة وأشد كفاءة.
- والتزم البنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار، بالنيابة عن سبعة مصارف إنمائية متعددة الأطراف، بالتعاون الوثيق بين أعضاء المجموعة لتوليد مزيد من الأدلة والبيانات لإرشاد الحلول في الدول الهشة بهدف تعزيز القدرة على الصمود اقتصادياً. وعلى وجه الخصوص، أعلن البنك الدولي إنشاء **مرفق عالمي للاستجابة التمويلية** من شأنه أن يوفر مشاريع إنمائية طويلة الأجل بفائدة منخفضة للغاية بهدف معالجة الهشاشة. كما شهد مؤتمر القمة عدة التزامات ملموسة ترمي إلى توسيع نطاق استخدام **التحويلات النقدية** بالاقتران بالمخططات الوطنية للحماية الاجتماعية.

سادساً - الطريق قدماً

شكل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني صيحة تنبيه تدعو إلى العمل من أجل الإنسانية. وقد ولد المؤتمر زحماً عالمياً وإرادة سياسية للتحرك قدماً لتنفيذ خطة العمل من أجل الإنسانية والمسؤوليات الأساسية الخمس الرامية إلى تحسين التنفيذ لصالح الناس في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الالتزامات القوية المقطوعة لتنفيذ خطة العمل هذه، بما فيها الالتزامات الأساسية والالتزامات الفردية والمشاركة، خطوة هامة أولى على طريق تحقيق ذلك. فقد آن أوان العمل. ولا بد لنا من الوفاء بالتزاماتنا وتدعيمها في سبيل تنفيذ خطة العمل هذه بصورة جماعية وبروح من التصميم والإلحاح خلال الأشهر والسنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، ستتوفر فرص هامة في كل من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزئه المعني بالشؤون الإنسانية، في ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وستنعكس جميع التحالفات التي أنشئت في سياق الالتزامات الأساسية والالتزامات الفردية والجماعية المعلنة خلال مؤتمر القمة، في منهاج الالتزام بالعمل. وسيكون هذا المنهاج متاحاً للجميع وهو سيمكننا من محاسبة أنفسنا على الالتزامات التي قطعناها. وإني ملتزم بالاعتماد على الزخم العالمي الذي تمخض عنه مؤتمر القمة العالمي هذا، والعمل بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة لتحويل الرؤية المتمثلة في خطة العمل من أجل الإنسانية إلى واقع حي

يمكن من تنفيذ المسؤوليات الأساسية الخمس التي تنص عليها الخطة. وسأرفع في شهر أيلول/سبتمبر تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن منجزات مؤتمر القمة هذا. وسأقترح سبباً للعمل على الدفع قدماً بالالتزامات، بما في ذلك من خلال القنوات الحكومية الدولية والمسارات المشتركة بين الوكالات، ومن خلال المبادرات والمحافل والشراكات التي تم إطلاقها خلال المؤتمر. وسيصدر تحديث سنوي يستعرض التقدم المحرز في السير قدماً بكل ما تحقق في مؤتمر القمة وما تم الالتزام به على أساس خطة العمل من أجل الإنسانية، وفي تنفيذ كل ذلك.

لقد شكل مؤتمر القمة نقطة انطلاق جديدة للعمل، غير أنه لا بد من وجود وجهة مستهدفة - نقطة ستكون جهودنا قد ساعدت فيها على تحويل حياة ملايين الناس في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن نعمل بصورة جماعية على تقدير التقدم المحرز في الدفع قدماً بخطة العمل من أجل الإنسانية وبالالتزامات التي قطعناها في مؤتمر القمة هذا بحلول عام ٢٠٢٠. إننا مدينون أمام جميع الناس المتأثرين بالأزمات بل وأمام أنفسنا باسم إنسانيتنا المشتركة ومسؤوليتنا الجماعية. فلنعمل الآن على ترجمة خطة العمل من أجل الإنسانية إلى أداة لتحويل العالم.